

أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية

أ.د غسان سالم الطالب**

جمال الحاج محمد*

تاريخ قبول البحث: 2022/12/7م

تاريخ وصول البحث: 2022/9/15م

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التقارير المتكاملة ممثلة في (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال التقارير السنوية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة (2010 – 2020)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، كما تم استخدام برمجية E-Views لمعالجة البيانات الأولية وتحليلها واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً للتقارير المتكاملة بدلالة أبعادها (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. وأوصت الدراسة بتوجيه إدارة المصارف الإسلامية الأردنية نحو تبني التقارير المتكاملة في الإفصاح عن معلوماتها العامة والجوهرية وإستراتيجياتها، والاهتمام بشكل أكبر بتنمية الحصة السوقية للمصرف وتعظيمها. الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، الحصة السوقية، المصارف الإسلامية الأردنية.

The Impact of Integrated Reports on the Market Share of Jordanian Islamic banks

Abstract

The study aimed to measure the impact of integrated reports represented in (public disclosures, governance reports, strategy, risks and opportunities, and actual performance) on the market share of Islamic banks in Jordan, by following the descriptive analytical approach. The primary data was collected through the annual reports of Islamic banks, which represent the study sample during the period (2010-2020), using the content analysis method. E-Views software was also used to process and analyze the raw data and test hypotheses. The study found a statistically significant impact of integrated reports in terms of their dimensions (public disclosures, governance reports, strategy, risks and opportunities, and actual performance) on the market share of Islamic banks in Jordan. The study recommended directing the management of Jordanian Islamic banks towards adopting integrated reports in the disclosure of their general and essential information and strategies, and paying more attention to developing and maximizing the market share of the bank.

Keywords: integrated reports, market share, Jordanian Islamic banks

* باحث.

**أستاذ دكتور، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

1- المقدمة:

تعد التقارير المالية المصدر الرئيس للعديد من المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للمنظمة، والتي تعبر عن أدائها المالي واستقرارها على المدى البعيد وقدرتها على النمو (Lateckova et al., 2017)، وقد أثبتت الأحداث والتغيرات السريعة التي شهدتها بيئة الأعمال عدم كفاية المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير في تلبية احتياجات ومتطلبات أصحاب العلاقة من المعلومات، حيث ازدادت الحاجة للمعلومات غير المالية بطابعها الكمي والنوعي ذات البعد الاجتماعي والبيئي والحوكعي والإستراتيجي والمستدام بجانب المعلومات المالية، وأصبحت من العناصر الرئيسة التي تدعم عملية صنع القرارات (Iredele, 2019).

فعلى الرغم من إلحاق هذه التقارير بتقارير منفصلة تكشف عن هذه المعلومات، إلا أنها تفتقر للتكامل بين إستراتيجية الشركة وأدائها المالي وغير المالي، ولهذا كان لا بد من توجه المنظمات نحو تبني تقارير الأعمال المتكاملة ((Integrated Business Reports (IR)، حيث أجمعت العديد من المنظمات المهنية على أن هذه التقارير تعد بمثابة الحل الإبداعي والأمثل لمعالجة القصور في إفصاحات التقارير المالية، والذي من شأنه أن يزيد من ملائمة التقارير المالية للاستثمارات طويلة الأجل، وذلك من خلال توفير المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والإستراتيجية والاستدامة التي تدعم عملية تقييم الأداء المالي والتشغيلي بالشكل الأمثل، وتساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية (إبراهيم، 2020).

وتظهر أهمية دمج هذه التقارير في تقرير موحد لكافة الأطراف ذات العلاقة في زيادة شفافية المنظمة، كما أن زيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير يعد بمثابة قوة دفع نحو توليد القيمة للمنظمة ومشاركة المخاطر، حيث تمثل هذه التقارير أحد الأساليب التي تسهم في الحفاظ على علاقات قوية ومتينة مع أصحاب رؤوس الأموال، ذلك أن الإفصاح عن المعلومات بطريقة غير مباشرة يعمل على تقليل عدم التناسق في المعلومات وفقد الثقة في المنظمة، كما أن محتوى هذه التقارير يعكس وضع المنظمة، مما يسهم في زيادة الثقة للاستثمار في المنظمة، وبالتالي تعظيم قيمتها وزيادة حصتها السوقية (السعدي، 2021). ومن هنا، فقد ارتأى الباحث دراسة أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

2- أهمية الدراسة:

توضح أهمية التقارير المتكاملة والمحتوى المعلوماتي الذي تتضمنه في تعزيز الشفافية، وتحسين علاقتها مع كافة الأطراف، مما يساهم في توليد القيمة للمنظمة وتعظيمها وتحسين موقفها التنافسي، وخاصةً في ظل التوجهات الحديثة للمنظمات والهيئات المعنية في تشجيع الممارسات التي تعزز التقرير عن الأعمال بصورة متكاملة. وتوضح هذه الدراسة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، والذي يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تعزز المركز التنافسي للمصرف، مما بات يتوجب عليها العمل على تنميتها وتحسينها لضمان ديمومتها واستمرارها.

كما تبرز أهمية الدراسة في كونها قد تعتبر مرجعاً للعديد من الباحثين والدارسين ومجالاً خصباً للبحوث والدراسات المستقبلية في موضوع التقارير المتكاملة وأثره في الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث لاحظ الباحث ندرة الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التقارير المتكاملة والحصة السوقية بشكل مباشر، وفي البيئة الأردنية بالتحديد. وتتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال تناولها لأحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة والمتمثل بالقطاع المصرفي، حيث أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف إلى قياس أثر التقارير المتكاملة ممثلة في (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، الأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

4- مشكلة الدراسة:

يعد النمو والاستمرارية من الأهداف التي تضعها المنظمات بشكل عام في أعلى سلم أولوياتها، وتولها القدر الكبير من التركيز والاهتمام، وتحقيق هذا الهدف يتطلب منها مواكبة التطورات السريعة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، وتحقيق التوازن بين أهداف كافة الأطراف المرتبطة بعلاقات معها من مساهمين ومستثمرين وعملاء وغيرهم، وتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية وغير المالية والتي تعبر عن أنشطتها وعملياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومركزها المالي والمخاطر المتوقعة حدوثها وخططها المستقبلية، حيث إن توفير هذه المعلومات من شأنه أن يعزز من القدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، مما يساهم في توليد القيمة المضافة للمصرف وتعظيم حصتها السوقية.

ولهذا، بات من الضروري على المنظمات بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص الاستناد على تقارير أعمال متكاملة، وذلك لما لها من دور في الكشف عن أنشطة وعمليات المصرف، بما يتيح المجال أمام الأطراف المعنية معرفة وإدراك كيفية إدارة المصرف لأنشطته وعملياته المتعددة، وتقييم مستوى أدائها، وتحديد قدرتها على توليد القيمة والمحافظة عليها وتعظيمها، وتحسين قرارات الإدارة، مما يترتب عليه دعم وتعزيز أدائها.

ونظراً للأهمية التي تحظى بها المصارف الإسلامية الأردنية في المجتمع، فمن الأجدر بها زيادة مستوى الاهتمام بهذه التقارير لتضمن استمرارية ولاء العملاء، والمحافظة على قدرتها التنافسية، كما بات يتوجب عليها العمل على تنمية وتحسين حصتها السوقية لتضمن ديمومتها واستمرارها، حيث لاحظ الباحث ومن خلال مراجعة التقارير المالية وجود تباين بين المصارف الإسلامية الأردنية في حصتها السوقية، على الرغم من انتمائها لذات بيئة العمل، وتشابه الظروف والمتغيرات المحيطة بها.

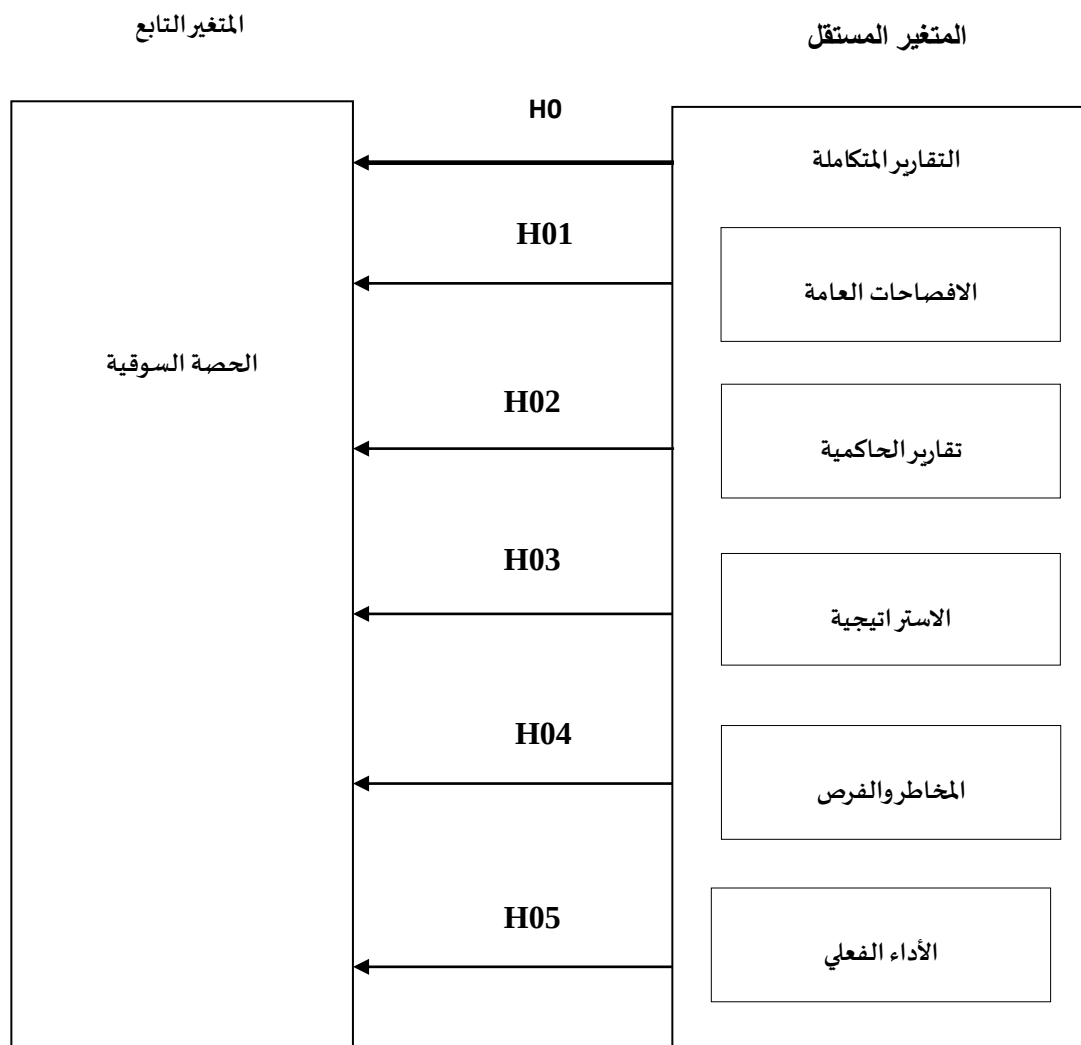
ومن خلال ما سبق، فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تلخص في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو أثر التقارير المتكاملة ممثلة في (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هو أثر الإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
- 2- ما هو أثر تقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
- 3- ما هو أثر الإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟
- 4- ما هو أثر المخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟

5- ما هو الأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية؟

5- أنموذج الدراسة:



الشكل (1): أنموذج الدراسة

(المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة)

المتغير المستقلالدراسة

التقارير المتكاملة (إبراهيم، 2020)، (إبراهيم وآخرون، 2021)، (IIIRC، 2013)،
(Albetairi et al., 2018)، (IIIRC، 2015)

المتغير التابعالحصة السوقية

(ميلاد، 2016)، (جرادات، 2017)، (Abdel Salam, 2021)

6-فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتقارير المتكاملة (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية. ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

H0₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H0₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H0₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H0₄: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

H0₅: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

7- التعريفات الإجرائية:

التقارير المتكاملة: هي التقارير التي تضمن محتوى معلوماتي يعكس الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكيمي للمنظمة، بحيث تدعم عملية اتخاذ القرارات ضمن الأداء الحقيقي للمنظمة (Barth et al., 2017).

الإفصاحات العامة: اشتمال تقارير الأعمال المتكاملة عن نبذة مختصرة عن المنظمة وأنشطتها وعملياتها، وهيكلها الإداري، وأسواقها، والعوامل المؤثرة على بيئتها الخارجية، ومدى

استجابتها للجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية، والتي تؤثر على قدرتها في توليد القيمة (IIRC, 2013)

تقارير الحاكمية: "الإفصاح عن هيكل الحاكمية المؤسسية، الذي يدعم توليد القيمة للمنظمة، من خلال دمجها مع الإستراتيجية المتكاملة" (IIRC, 2013).
الإستراتيجية: "احتواء التقارير المتكاملة على معلومات تبين الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، وكيفية تحقيقها" (IIRC, 2013).

المخاطر والفرص: "اشتغال التقارير المتكاملة على المخاطر المحددة، والفرص المؤثرة على قدرة المنظمة على توليد القيمة وكيفية التعامل معها" (IIRC, 2015).

الأداء الفعلي: "اشتغال تقارير الأعمال المتكاملة عن معلومات كمية ونوعية تبين مدى تحقيق المنظمة لأهدافها الإستراتيجية خلال الفترة، والتأثيرات الإيجابية والسلبية على رؤوس الأموال" (IIRC, 2013).

الحصة السوقية: نسبة تركيز المنظمات في السوق المالي مقارنةً بمكانة المنظمات المنافسة والتي تنتمي لنفس القطاع، وتمثل النسبة المئوية لإيرادات المنظمة على الإيرادات الكلية للصناعة (أي المنظمات التي تعمل في ذات الصناعة) (صلاح، 2022).

8- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وهي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2020.
الحدود العلمية: أثر التقارير المتكاملة والممثلة بالإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

9- الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

-دراسة إبراهيم وآخرون (2021)، والتي هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على تعظيم القيمة، وأثر هذه التقارير على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين في الاستثمار في أسهم هذه الشركات،

والتعرف على توقعاتهم المستقبلية بخصوص أسعار هذه الأسهم، بالإضافة إلى التعرف على أثر هذه التقارير على قرارات محلي الائتمان في منح القروض من عدمه، وذلك من خلال إجراء دراسة تجريبية على ثلاث فئات من أصحاب المصالح: المستثمرين، المحللين الماليين، ومانحي الائتمان. وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية التقليدية مقارنةً بتقارير الأعمال المتكاملة لا توفر أي معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة، كما أن تفعيل استخدام تقارير الأعمال المتكاملة من قبل الشركات سيؤدي إلى توفير معلومات مالية، وغير مالية متعلقة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية والحوكومية والإستراتيجية، وأن هذه المعلومات يتم استخدامها من قبل أصحاب المصالح في تقييم مقدرة الشركة على تعظيم القيمة.

-دراسة عبد الرحيم، (2020)، والتي هدفت إلى اختبار ثنائية العلاقة بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي، وذلك من خلال دراسة أثر مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي، ودراسة أثر الأداء المالي على مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود دليل اختباري على وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة وبين الأداء المالي، والعكس صحيح.

-دراسة إبراهيم، (2020)، والتي هدفت إلى البحث في أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال دراسة ثلاثة مقاييس دالة على الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة تمثلت في: الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وأثرها على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) لعينة من الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات مختلفة خلال الفترة (2015 – 2018)، والبالغ عددها (52) شركة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للإفصاح عن حوكمة الشركات على معدل العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي.

-دراسة مسعود، (2020)، والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وتكلفة رأس المال وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحقيق أهداف الدراسة، واستندت

على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية للشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة (2017 – 2018). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة معنوياً بين مستوى الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وكل من حجم الشركة، وربحيتها، ووجود علاقة ارتباط سالبة ودالة معنوياً عند كل من درجة الرفع المالي وتكلفة رأس المال.

-دراسة وهدان وعيد، (2020)، والتي هدفت إلى تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية ضمن مؤشر الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال الفترة (2013 – 2017)، والبالغ عددها (8) شركات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين قيمة المنشأة وجودة التقارير المتكاملة مقاسة بكل من (الأهمية النسبية، ترابط المعلومات، شمولية أصحاب المصالح، الإفصاح عن التنظيم والبيئة الخارجية، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن الإستراتيجية، تخصيص الموارد، الإفصاح عن نموذج الأعمال، الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن الأداء، والنظرة المستقبلية للمنشأة)، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائياً لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة.

-دراسة شاهين، (2020)، والتي هدفت إلى وضع نموذج للتقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل في ضوء التكامل بين كل من إطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (international integrated reporting council) وإرشادات المبادرة العالمية للتقارير (Global Reporting Initiative- G4) واختباره من خلال دراسة ميدانية على المستثمرين في البورصة المصرية بفئتهم (أفراد ومؤسسات). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية بين آراء فئتي الدراسة حول أهمية المبادئ العامة للتقرير المتكامل في توفير فهم أفضل لدى المستثمرين حول قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل، في حين أظهرت الدراسة وجود فروق معنوية بين آراء فئتي الدراسة حول مدى مساهمة محاور التقرير المتكامل في توفير فهم أفضل حول قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل.

الدراسات باللغة الأجنبية:

-دراسة (Moloi & Iredele, 2020)، والتي هدفت إلى التحقق من وجود ارتباط بين جودة التقارير المتكاملة والقيمة السوقية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ بجنوب

أفريقيا خلال الفترة (2013 – 2017)، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع القيمة السوقية للشركات ذات جودة تقارير متكاملة عالية، ووجود اختلاف كبير في قيمة المنشأة بين الشركات ذات جودة تقارير متكاملة عالية وتلك الشركات ذات جودة تقارير متكاملة منخفضة.

-دراسة (Melegy & Alain, 2020)، والتي هدفت إلى البحث في تأثير جودة الإفصاح في تقارير الأعمال المتكاملة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية (مقاسة بكل من التحفظ المحاسبي، الاستحقاقات التقديرية، وأسعار الأسهم) وقيمة المنشأة (مقاسة بمؤشر توبن Q) في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن جودة تقارير الأعمال المتكاملة يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم وزيادة قيمة المنشأة.

-دراسة (Nurkumalasari et al., 2019)، والتي هدفت إلى البحث في تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية في المنطقة الآسيوية، والتي نشرت تقارير متكاملة خلال الفترة (2015 – 2017) والبالغ عددها (14) شركة. وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى توصلت الدراسة إلى أن إعداد التقارير المتكاملة لا يؤثر على قيمة المنشأة في الشركات العامة غير المالية في المنطقة الآسيوية.

-دراسة (Pavlopoulos et al., 2019)، والتي هدفت إلى اختبار مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي لعينة من الشركات البالغ عددها (82) شركة، خلال الفترة (2011 – 2015)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركة.

-دراسة (Albetairi et al., 2018)، والتي هدفت إلى اختبار تأثير الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي لعينة من شركات التأمين البحرينية، والبالغ عددها (5) شركات، خلال الفترة (2012 – 2015)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لتحديد مدى التزام الشركات بالإفصاح وفقاً لبنود التقارير المتكاملة (نظرة عامة للشركة، نموذج الأعمال، الحوكمة، الفرص والمخاطر، الإستراتيجية وتخصيص الموارد، الآفاق والتحديات، أسس العرض والإعداد، والأداء). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الأداء المالي للشركة وبين كل من نموذج الأعمال

والإستراتيجية وتخصيص الموارد، ووجود علاقة سالبة بين الفرص والمخاطر وبين الأداء المالي للشركة.

-دراسة (Hsiao, 2015)، والتي هدفت إلى معرفة فوائد تقارير الأعمال المتكاملة للمستثمرين من خلال فهم جيد للعوامل ومصادر المعلومات التي لها تأثير في القرارات الاستثمارية للمستثمرين، ومعرفة وجهات نظر المستثمرين حول الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة. وتوصلت الدراسة إلى أن تقارير الأعمال المتكاملة تساعد في تقليل الآثار الاجتماعية والبيئية الناشئة، وتساعد أصحاب المصالح بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاصة على النظر والتفكير المتكامل عند اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى وجود صعوبة ومعوقات فيما يتعلق باستخدام وفهم تقارير الأعمال المتكاملة من وجهة نظر المستثمرين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، تبين إلقاء الباحثين والدارسين موضوع التقارير المتكاملة أعلى درجات الاهتمام، وذلك من خلال ربطه بالعديد من المواضيع، ومنها قيمة المنظمة وتعظيمها، وأدائها المالي والتشغيلي، واستمراريتها، وتكلفة رأس المال لديها، والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تعد امتداداً للدراسات السابقة التي تهتم بالتقارير المتكاملة ومحتواها من المعلومات، إلا أنها تتميز عنها بدراساتها لعلاقة هذه التقارير بالحصة السوقية للمنظمات، وخاصة المصارف الإسلامية الأردنية، حيث لاحظ الباحث من جهة ندرة الدراسات التي تناولت علاقة وأثر هذه التقارير في الحصة السوقية بشكل مباشر، ومحدودية الدراسات التي تمت على المصارف الإسلامية الأردنية، ذلك أن غالبية الدراسات تمت في دول عربية وأجنبية، وأجريت على قطاعات خدمية وصناعية وبنوك تقليدية.

2- الإطار النظري:

المبحث الأول: التقارير المتكاملة

تعتبر القوائم المالية جزءاً لا يتجزأ من التقرير المالية، إذ تُعدّها المنظمة استجابة لمطالب واحتياجات المستخدمين لها، علماً بأنه لا تُلبى تلك المطالب إلا من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، وذلك بسبب الكم الكبير من المعلومات "المحاسبية وغير المحاسبية" (البشير، 2016).

وفي بداية هذا القرن ظهرت التقارير التي جعلت المنظمات تسير نحو المزيد من الإفصاح لتأثيرها في الاستدامة والآثار الاجتماعية الأنية والمستقبلية (وهدان وعيد، 2020)، حيث تطورت التقارير لتصبح جزءاً من التقارير المتكاملة، والتي تحتوي بالإضافة إلى تقارير الأداء المالي تقرير الأداء الاجتماعي وتقرير الحوكمة والتقارير التي تتعلق بكل عناصر أداء المنظمات (Vitolla et al., 2020).

وبعد ذلك تم تطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية إلى التقارير المتكاملة وذلك من خلال إعداد تقرير يحقق التكامل بين الجوانب المالية وغير المالية، ويهدف إلى تحسين شفافية الإفصاح المحاسبي، ويعكس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمي وإدارة المخاطر، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين في تقارير المنظمات (Lueg & Lueg, 2021).

المطلب الأول: مفهوم التقارير المتكاملة

يُعد مفهوم التقارير المتكاملة من المفاهيم الحديثة، إذ اهتمت المنظمات بالتقارير المالية اهتماماً كبيراً لتحسين عملية صنع القرارات وتحسين الشفافية والموثوقية وتزويد أصحاب العلاقة بمعلومات مفيدة مرتبطة بقدرة المنظمة على البقاء والنمو والاستمرار في المستقبل (Melegy & Alain, 2020).

حيث إن فكرته تقوم على تجميع تقارير الأفراد التي تُصدرها المنظمات بشكل مستقل كالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها إضافة إلى تقارير أداء غير المالية والمتمثلة بتقارير الاستدامة، في تقرير واحد يربط بين المعلومات المالية وغير المالية، لغاية تقديم رؤية شاملة وواضحة عن المنظمة والوصول إلى الترابط بين أهداف المنظمة وإستراتيجيتها (Mauro, et. al., 2020).

ويعني التقرير المتكامل إعداد تقرير واحد متكامل عن المنظمة يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتتضمن قضايا الاستدامة وإستراتيجية المنظمة والمخاطر والفرص التي تواجه المنظمة ونموذج الأعمال (Argento, et. al., 2019). وأشار Wang وآخرون (2020) أنه خطوة حديثة في عالم الأعمال ويُعد أحدث شكل من أشكال التقارير التي تقوم المنظمات بإعدادها بهدف إعطاء صورة شاملة عن الأنشطة التي تقوم بها، ويشمل على المعلومات المالية وغير المالية الخاص بالاستدامة.

وتعرف التقارير المتكاملة أنها ممارسات تقوم بها المنظمة لمعالجة احتياجات المستثمرين بهدف الحصول على المعلومات المالية وغير المالية من خلال توفير نظرة ثاقبة عن إستراتيجية المنظمة ومزج المعايير الاجتماعية والبيئية في نشاطات المنظمة لخلق قيمة مناسبة (Adams, et. al., 2016). وعرفها البسيوني (2014) أنها التقارير التي تربط بين تقارير الحوكمة والأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإستراتيجي للمنظمات، مما يسهم في تحقيق الكفاءة في عملية اتخاذ القرارات ضمن أداء المنظمة الحقيقي. كما عرفها إبراهيم (2020) أنها "تقرير شامل يعرض بصورة كلية الأداء المالي والاستدائي للشركة وذلك من خلال الجمع بين الجوانب المالية والإستراتيجية والأبعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمة في تقرير واحد، بما يتيح إمكانية الوقوف على تقييم مدى قدرة الشركة على إضافة قيمة والحفاظ عليها في الأجلين القصير والطويل". وأضاف إسماعيل (2016) أن التقارير المتكاملة هي الوسيلة التي تستعملها المنظمات للإفصاح عن أدائها المالي وغير المالي، وذلك بتزويد كافة الأطراف بالمعلومات التي ترتبط بالقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ومدى التزام المنظمة بمبادئ الحوكمة والإستراتيجية التي تسعى إليها، ويمكن من خلال هذه الطريقة تقييم مدى قدرة المنظمة على خلق قيمة تجارية والمحافظة عليها في المدى القصير والطويل.

ويرى الباحث أن التقارير المتكاملة هي التقارير التي تحتوي على معلومات عن كل أنشطة المنظمة المالية أو الاقتصادية أو البيئية أو الحوكمية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى معلومات الاستدامة والإستراتيجية للمنظمة والمخاطر التي تواجهها، كونها وسيلة لإيصال المعلومات المالية وغير المالية فيما يتعلق بأداء المنظمة لأصحاب العلاقة.

المطلب الثاني: أهمية التقارير المتكاملة

أدت التوجهات والتغيرات التي حدثت بسبب التقارير المالية التقليدية وزيادة الأزمات المالية إلى اهتمام المنظمات بتبني طريقة مناسبة لتوصيل المعلومات المتعلقة في أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والذي يساعد في خلق قيمة على الأمد الطويل (Arora et al. 2021). ومع زيادة المطالبة بالمعلومات والمساءلة والشفافية من الأطراف ذات العلاقة لفهم الكيفية التي ستخلق فيها المنظمة قيمة على المدى القصير والطويل ومقدرتها على تكوين نظرة كاملة وشاملة (مسعود، 2020). هذا كله أدى إلى عمل تعديل جوهري على التقارير المالية التقليدية، وتقارير الحوكمة والاستدامة، وذلك بإصدار نماذج حديثة للتقارير التي تتعلق بأدائها غير

المالي الذي يحتوي على المعلومات المالية وغير المالية بشكل متكامل وجمعها في تقرير واحد يُعرف باسم "التقرير المتكامل" (محمد وعبد الجليل، 2018).

ومن وجهة نظر (Hoque 2017) أن من أهم الدوافع التي أدت إلى لجوء المنظمات للإفصاح عن عملياتها عن طريق التقارير المتكاملة هي عدم مقدرة التقارير المالية التقليدية توفير المعلومات التي تعكس الأداء الاجتماعي والبيئي للمنظمات حتى تتمكّن كافة الأطراف من تحديد مدى كفاءة سلوكها بالنسبة للقضايا الاجتماعية والبيئية.

وتكمن أهمية التقارير المتكاملة بتغيير أداء المنظمات من الجانب الوظيفي والتشغيلي، حتى تساعد على تقييم أداء المنظمات وقياس المخاطر، ومنع الوقوع في الأخطاء أثناء عملية التقييم، والتقارير المتكاملة تُفصح عن القضايا الإيجابية والسلبية التي تقوم بها المنظمة، مما يجعل القرارات والأحكام الصادرة من قبل الأطراف ذات العلاقة سليمة وخالية من الأخطاء اتجاه أرباحها في المستقبل (Kim, et. al., 2017).

ويرى أبو يوسف (2020) أن أهمية التقارير المتكاملة تنبع من تعزيز التفكير المتكامل من خلال مساهمتها في مساعدة أطراف مختلفة داخل المنظمة حتى تكون هناك نظرة شاملة عن المنظمة وإيصال قصة المنظمة بشكل واضح ومتكامل وموجز، وتوضيح آلية استغلال الموارد لخلق القيمة للمنظمة، ومعرفة التوجه الإستراتيجية وخطط إدارة المخاطر فيها وتطوير أدائها في المستقبل، مما يؤدي إلى خلق ثقة عند المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وأضافت يونس (2018) عن أهمية التقارير المتكاملة أنها تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في البورصة، حيث إن ذلك يؤدي إلى تقليل الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية وبالتالي تنشيط السوق، وذلك ينعكس على زيادة حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع معدلات التنمية (Moloi & Iredele 2020).

كما تبرز أهمية التقارير المتكاملة في مساعدة مقدمي رأس المال المالي والإدارة وأصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات، من خلال تزويدهم باحتياجاتهم التي توفر لهم رؤية موثوقة وواضحة عن طبيعة عمليات وأداء المنظمة والنتائج الفعلية التي حققتها، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بمستقبل المنظمة (IFAC, 2014)، ويرى (Villiers & Sharma 2017) أن أهمية التقارير المتكاملة تكمن في ملء فجوة التواصل بين أنشطة وعمليات المنظمة والمنقبين عن المعلومات الاجتماعية والبيئية والإستراتيجية والحوكمة والتي من خلالها تقوم المنظمات

بالسعي لخلق القيمة على الأمد القصير والمتوسط والطويل، وبذلك تدعم وتساعد في اتخاذ القرارات.

وتُغير التقارير المتكاملة في سلوك المنظمات الوظيفية والتشغيلية، وتمكنها من زيادة رأس المال والاقتراض بسهولة وبتكلفة أقل لأن الذي يقدم رأس المال والمقترض ممكن أن يقيس المخاطر بوضوح وشفافية أكثر، ولذلك لما تُقدمه هذه التقارير من المعلومات المالية وغير المالية لعمليات المنظمات (Mähönen, 2020).

ويرى الباحث أن أهمية التقارير المتكاملة تنبع من إمكانياتها على توفير احتياجات كافة الأطراف والجهات من المعلومات المالية وغير المالية، حيث إن المعلومات التي توفرها تساعدهم على اتخاذ قراراتهم بفاعلية، وتُوفر الفرص لهم لاستغلالها في تقييم قدرة المنظمة على استثمار مواردها المتاحة.

المطلب الثالث: أهداف التقارير المتكاملة

إن الهدف الرئيسي للتقارير المتكاملة يتمثل في معالجة أوجه القصور في التقارير المالية عن طريق اتباع طريقة فعالة وشاملة لتحقيق التكامل بين القضايا الاجتماعية والبيئية مع بيئة الأعمال بطريقة تُمكن الكشف عن قدرة المنظمة على تكوين القيمة والمحافظة عليها (Raimo, 2021).

ويمكن تحديد أهداف التقارير المتكاملة في الآتي:

1. توجيه انتباه الإدارة إلى عوامل النجاح الإستراتيجية وذلك خلال الربط بين المعلومات المالية وغير المالية (عبد العال، 2017).
2. المساعدة في التواصل الموجز والواضح عن كيف تقوم المنظمة باستغلال مواردها لخلق القيمة على المدى القصير والطويل (Moolman et. al., 2016).
3. تقديم المعلومات التي تتعلق بتقييم المخاطر ونمو القيمة المحتملة مستقبلاً، مما يؤدي إلى جذب مقدمي رأس المال وإمكانات المستثمرين (Lakshan et. al., 2021).
4. دعم التفكير وصنع القرار والإجراءات التي تهتم بخلق القيمة على المدى القصير والطويل (رشوان، 2018).

ويرى (De Villiers & Sharma 2020) أن الهدف من هذه التقارير هو المساعدة في عملية التقييم فيما إذا كانت المنظمات قادرة على خلق قيمة والمحافظة عليها على المدى القصير والطويل.

في حين قام Dumay et al. (2016) وشاهين (2018) بتحديد أهداف التقارير المتكاملة والتي تتمثل في:

1. توضيح إستراتيجية المنظمة فيما يخص جميع القضايا الاجتماعية والبيئية والمالية والاقتصادية.
2. إظهار الهيكل التنظيمي وحوكمة المنظمة لتحديد ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمالية.
3. بيان جميع الموارد المتوفرة في المنظمة مع وجود منهجية لتحديد المخاطر التي ممكن أن تواجه المنظمة.
4. التقييم الطويل والشامل في مقاييس الأداء.
5. تلبية جميع احتياجات جميع الأطراف من المعلومات التي تخص أداء المنظمة والموارد المتاحة، بالإضافة إلى المعلومات التي تتعلق بالهيكل التنظيمي والحوكمة وفاعلية المنظمة في استخدام مواردها المتاحة.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن هدف التقارير المتكاملة يكمن في توفير المعلومات الكافية المتعلقة بطبيعة عمل المنظمة وما يتعلق بها من مخاطر وأداء وموارد وأعمال اجتماعية وبيئية ومالية وبيان العلاقة بين تلك العناصر، بما يسهم في سد الفجوة المعلوماتية بين المنظمة والأطراف ذات العلاقة.

المطلب الرابع: أبعاد التقارير المتكاملة

- الإفصاحات العامة: يتمثل الإفصاح في التقارير المتكاملة بعرض وإيصال المعلومات المناسبة لكافة الأطراف بصورة مفيدة وواضحة، وأن تكون منسجمة مع المعايير الدولية للعمل على تلبية احتياجات مستخدمي التقارير واتخاذ القرارات المناسبة (Pavlopoulos et al., 2019). حيث إن التقارير المتكاملة تتضمن معلومات عامة عن المنظمة وحجم موقعها ونشاطاتها الجوهرية والخدمات والمنتجات والهيكل التنظيمي وأسماء المؤسسين فيها وأعضاء مجلس الإدارة والإيرادات وعدد الموظفين، مع التركيز على العوامل الخارجية التي تتضمن الجوانب التجارية والقانونية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر (IIIRC, 2013).

- **تقارير الحاكمية (Governance Reporting):** وتشمل تقارير الحوكمة الإفصاح عن النتائج التشغيلية والمالية للمنظمة ونسب الملكية وسياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين وحق التصويت وكذلك معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة من مؤهلات والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وعمليات الاختيار التي تمت وغيرها (مشكور وحيدر، 2016). تدعم هذه التقارير قدرة المنظمات على خلق القيمة للمدى الطويل بدمجها مع الإستراتيجية المتكاملة (Albetairi et al., 2018)، وإن الحوكمة تتضمن في التقارير المتكاملة معلومات عن أنموذج إدارة المنظمة كالتنوع (الكفاءة والخبرة) والمهارات والعمليات التي تُستخدم لاتخاذ القرارات الإستراتيجية، وإنشاء مراقبة المنظمة بما فيها إدارة المخاطر ومعالجة القضايا الأخلاقية والنزاهة (IIRC, 2013)

- **الإستراتيجية (Strategy):** تتضمن التقارير المتكاملة معلومات عن أهداف المنظمة الإستراتيجية والمهارات والخبرات التي تلزم لتنفيذ هذه الأهداف، إضافةً إلى وجود خطط لتخصيص الموارد التي تلزم لتنفيذ إستراتيجية المنظمة ووصف النتائج المُستهدفة لتطلعات المنظمة المستقبلية والتي تربط بين إستراتيجية المنظمة وخطط تخصيص الموارد (IIRC, 2013). وأشار (Almagtome et al. 2020) أن التقارير المتكاملة يجب أن تُقدم شرحاً واضحاً عن أهداف المنظمة الإستراتيجية للأمد القصير والمتوسط والطويل وطرق تحقيقها لخلق القيمة بمرور الزمن، بالإضافة إلى وصف النتائج المُستهدفة التي تربط إستراتيجية المنظمة وخطط تخصيص الموارد كنموذج ارتباط أعمال المنظمة والتغيرات اللازمة التي تحصل عليه المنظمة لتنفيذ الإستراتيجيات الموضوعة لفهم مدى قدرة المنظمة على التغيير والتكيف، إذ إن الميزة التنافسية للمنظمة تمكّنها من خلق القيمة.

- **المخاطر والفرص (Risks and Opportunities):** إن التقارير المتكاملة تُوفر نظرة ثاقبة عن مصادر المخاطر والفرص الداخلية والخارجية، كونها تنتهج وضع خطط إستراتيجية لتحديد وتقليل التهديدات التي تؤثر على الأداء وعلى قدرة المنظمة لتنفيذ إستراتيجيتها وخلق قيمة مستقبلية (IIRC, 2013). وحسب (IIRC 2015) إن المخاطر والفرص يجب أن تشمل على: المخاطر والفرص التي تؤثر على قدرة المنظمة في خلق القيمة، وعلى توافر رؤوس الأموال والقدرة على تحمل التكاليف، مصادر محدد للمخاطر الداخلية والخارجية، الخطوات التي تتخذها المنظمة للتقليل من المخاطر أو إدارتها، والإجراءات والأساليب التي تتخذها المنظمة في مواجهة أي مخاطر حقيقية وقدرتها على خلق القيمة التي من الممكن أن يكون لها آثار جانبية.

ووضعت التقارير المتكاملة إستراتيجية تتضمن تحديد والحد من المخاطر ضد رؤوس الأموال التي تؤثر مباشرة على الأداء، وانعكاس ذلك على قدرة المنظمة على خلق القيمة، إذ إن التقارير المتكاملة توفر نظرة كاملة عن مصادر الفرص والمخاطر الداخلية أو الخارجية، وتقييم المنظمة عن احتمالية أن تتحقق الفرص أو المخاطر وحجمها ومدى تأثيرها، وخطوات خلق القيمة في المنظمة من الفرص المتاحة والتقليل من المخاطر التي تواجهها، إضافة إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات العلاقة ومؤشرات الأداء (Veltri & Silvestri, 2020).

- الأداء الفعلي (Actual Performance): التقارير المتكاملة يجب أن تصف الأداء المتكامل للمنظمة، وأن يحتوي على معلومات مالية وغير مالية عن الأنشطة التي قامت بها المنظمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، مع النتائج المحققة لهذه الأنشطة ومُخرجاتها، إضافة إلى وصف تأثيرات المنظمة الإيجابية أو السلبية بصورة كمية ونوعية على رؤوس الأموال، والعلاقات مع كافة الأطراف ذات العلاقة وكيفية استجابة المنظمة إلى احتياجاتهم المشروعة، مع الربط بين الأداء الحالي والماضي وبين الأداء الحالي والتوقعات المستقبلية (Mihalciuc, 2021).

المطلب الخامس: ضوابط الإفصاح في التقارير المتكاملة في الفكر الإسلامي

يستند مفهوم الإفصاح في الفكر الإسلامي على قاعدة عريضة من القيم الأخلاقية والثوابت الشرعية، والتي تتمركز حول مفاهيم الصدق، النصيح، الأمانة، شهادة الحق، والبيان الكافي (شالور، 2020).

أولاً: الصدق في الإفصاح المحاسبي

يعتبر الصدق من أهم الأخلاق الإسلامية الرفيعة التي أمر الدين الإسلامي بالتحلي والالتزام بها، وفرض على المسلم أن يكون صادقاً مع الله والناس ومع نفسه (الزمخشري، 1992). قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ" (التوبة: 119).

ويظهر الصدق في الإفصاح من خلال إعداد قوائم مالية تتسم بأعلى درجات الصدق والوضوح، وتخلو من التضليل والتشويش، وعرضها بطريقة كاملة وتعبر بصورة حقيقية وواضحة عن الأحداث والمعاملات ومخرجات الأنشطة والعمليات والمعايير المطبقة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008)، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة فيها.

ثانياً: النصح في الإفصاح المحاسبي

يعتبر النصح من الخصال الإسلامية الحميدة التي أمر الدين الإسلامي العمل بها، ويكون النصح من خلال إبداء الآراء والاقتراحات التي فيها صلاح الفرد والمجتمع في جميع الأمور. فقد جاء عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ" (النووي، 1392هـ).

ويظهر النصح في الإفصاح من خلال نشر المنظمات عامة والمصارف الإسلامية خاصة كافة المعلومات المتعلقة بمعاملاتها وأدائها المالية، وبيان عيوبها ومميزاتها، وتقديم النصح لأنسب الأدوات المالية التي تلائم احتياجاتهم وتلبي رغباتهم، كما يظهر النصح في الإفصاح من خلال تضمين القوائم المالية معلومات تتسم بالمصداقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والتوقيت المناسب حتى تتحقق أعلى درجات الفائدة والتأثير في المعلومات المحاسبية، مما يؤثر على سلامة وفاعلية القرارات الاقتصادية والمالية (أبو طالب، 2016).

ثالثاً: الأمانة في الإفصاح المحاسبي

تعتبر الأمانة من القيم والمعايير الأخلاقية المرتبطة بالصدق والتممة له، وهي من أهم صفات المسلمين، وقد أمر الدين الإسلامي بأداء الأمانات وحذر من عدم الوفاء بها، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا" (النساء، 58).

وفي عالم التجارة والمعاملات المالية والاقتصادية تعتبر الثقة والأمانة هي عماد العمل وأساسه، حيث إنها تعكس السمعة الطيبة للمتعاملين وتضمن حفظ الحقوق، ورغد الأسواق بالسيولة المالية، بالتالي ازدهار الحياة الاقتصادية. وتظهر الأمانة في الإفصاح من خلال الاعتراف بحقوق الآخرين وتقييمها بصورة عادلة، والاعتراف بما لهم وما عليهم من مستحقات من خلال التحديد الدقيق للتكاليف والمصاريف ونسب الربح المقدرة.

رابعاً: الشهادة بالحق في الإفصاح المحاسبي

تحظى الشهادة بمكانة عظيمة في الشريعة الإسلامية، فهي تعتبر من أهم وأقدم وسائل إثبات الحقوق وتوثيقها وحفظ الأموال ورد الحقوق لأصحابها، وقد ورد في السنة النبوية الشريفة عن زيد بن خالد الجهني، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ أَوْ يُحَدِّثُهَا قَبْلَ أَنْ يُسَأَلَهَا" (الترمذي، 1962).

وتظهر الشهادة بالحق في الإفصاح من خلال تحري الدقة والصحة وتعتبر التقارير المالية التي تقدمها المنظمات عامة والمصارف الإسلامية خاصةً للجهات الداخلية والخارجية.

خامساً: البيان الكافي

يحمل مصطلح "البيان" في اللغة العديد من المعاني، إلا أن المعنى المعبر عن الظهور والكشف والوضوح هو من أقرب المعاني التي تتناسب مع موضوع الإفصاح، حيث عرف بأنه "الظهور والكشف والوضوح" (الفارابي، 1987). "والبيان هو الكشف عن الشيء" (الرازي، 1986).

وقد ورد ذكر البيان الكافي في عالم التجارة والأعمال في السنة النبوية الشريفة، فعن عبد الله بن الحارث رفعه إلى حكيم بن جزام رضي الله عنه قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "البَيَّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لِهَما فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا" ودلالة الحديث أن "حصول البركة للبركة والمشتري إن حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبيين، ومحققا إن وجد ضدهما وهو الكذب والكتم، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما، وإن كان الأجر ثابتاً للصادق المبين، والوزر حاصل للكاذب الكاتم" (العسقلاني، 1379هـ).

ويكون البيان الكافي في الإفصاح من خلال نشر كافة المعلومات التي تهم أصحاب العلاقة دون الإضرار بالمصرف أو بالآخرين وبمصالحهم، كالإعلام بكافة مواصفات السلع والخدمات التي يقدمها المصرف، وعدم إخفاء عيوبها، والكشف عن موقفه المالي.

ويتضح مما سبق، أهمية القيم الأخلاقية في تحقيق الإفصاح المحاسبي، والوصول لأهدافه وغاياته، حيث إنها تساهم في تقديم المعلومات الهامة والمفيدة من خلال استعراضها ضمن التقارير المالية وتزويد مستخدمي هذه التقارير بها، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المشروعة في تعاملهم مع المصرف، كما أنها تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للمصرف، من خلال السمعة الحسنة التي تحظى بها جراء التزامها بالقواعد والقيم الأخلاقية في الإفصاح عن المعلومات والتي ستؤثر على حجم رأس مالها وآليات استثمارها للأموال، وتوفير السيولة الكافية لأنشطتها وعملياتها، بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على وجودها واستمرارها، وقدرتها على الاستحواذ على مكانة متميزة في السوق المالي.

المبحث الثاني: الحصة السوقية (مفهومها، أهميتها، أهدافها، مؤشرات قياسها، وطرق زيادتها والمحافظة عليها)

تُعد الحصة السوقية أداة لقياس التمييز بين جميع الوحدات الاقتصادية الرابحة منها والخاسرة، وبناءً على ذلك فإن المنظمات في مختلف القطاعات تسعى إلى بيئة تنافسية شديدة لاقتناص الفرص والحصول على أكبر عدد من العملاء والمُتمثلة في حصتها السوقية، وللحصول على حصة سوقية يتطلب جهد كبير لمعرفة أسباب التأثير في الأسواق وأخذ الفرص واستثمارها للوصول إلى الاستحواذ على الأسواق وحصة سوقية كبيرة ضمن الموارد المتوفرة (عريقات ودباغية، 2016).

المطلب الأول: مفهوم الحصة السوقية

تُمثل الحصة السوقية أحد مؤشرات الفاعلة للمنظمات، حيث إن المنظمات بشكل عام تسعى إلى الحفاظ على حصتها في السوق وزيادتها من خلال تقديم الخدمات والمنتجات المناسبة من حيث السعر والجودة، عن طريق قنوات تسويقية مختلفة، بالإضافة إلى تحسين وتطوير أنشطتها بما يتناسب مع احتياجات السوق وتوقعات العملاء، فالحصة السوقية تُعد مؤشراً فعالاً لتعزيز المركز التنافسي للمنظمة مع المنظمات المنافسة (Nazaritehrani & Mashali, 2020).

وقد عرف العديد من العلماء الحصة السوقية من أكثر من منظور، فقد عرفها العقاب ومداخ (2017) أن الحصة السوقية عبارة عن مقياس مهم للأداء الجيد، ويتم من خلاله تمييز المنظمات الناجحة عن غير الناجحة في أنشطتها، وأن حجم المبيعات لا يظهر منه مستوى أداء المنظمة مقارنة مع المنظمات المنافسة، فيجب على إدارة المنظمات متابعة حصتها في السوق لما يمكن أن تقدمه الحصة السوقية للمنظمة من مزايا، حيث إن منظمات الأعمال تحاول أن تكون رائدة في السوق من خلال امتلاك أكبر حصة سوقية بالمقارنة مع المنافسين لها بالرغم من انخفاض حجم المبيعات الكلي للصناعة بأكملها، وفي نفس الوقت الذي تتناقص فيه الحصة السوقية للمنظمة ممكن أن يزيد حجم المبيعات لمنظمات أخرى، لذلك يجب على المنظمات مراعاة حجم النمو في مبيعات الصناعة ككل ومن مختلف المنظمات. ويرى (Pairoa & Rachruk, 2022) أنها نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها مقارنة مع إجمالي المبيعات في الصناعة المستهدفة. وأشار (Kalogiannidis, 2021) أن الحصة السوقية ترمز إلى نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها مقارنة مع المبيعات الإجمالية للصناعة، وأن تحليل الحصة

السوقية يساعد في التعرف على موقف مبيعات المنظمة بالنسبة لمبيعات الصناعة، ومستوى التغير فيها بعيداً عن الثبات أو الزيادة أو النقصان في مبيعات هذه المنظمة، لأنه يمكن أن تنخفض مبيعات المنظمة ولكن حصتها السوقية تبقى ثابتة أو تزداد أو تنقص والعكس.

ومن وجهة نظر الجودي (2016) أن الحصة السوقية هي "حصة المشروع من السوق هي نسبة مبيعات الصناعة التي يزاولها وذلك على أساس فعلي أو مقدر، وتمثل حصة المبيعات هدفاً بيعياً خصص لوحدة تسويقية كمنسوب فرع أو منطقة قصد الانتفاع منه في إدارة مجالات البيع والإشراف عليها وضبطها". وعرفها جاد الرب (2016، 354) أنها "مجملة مبيعات المؤسسة في السوق والتي يمكن قياسها بعدد العملاء أو القيمة النقدية المتحققة من مبيعات المؤسسة لكل منتج أو خدمة قياساً إلى القيمة المحققة للمبيعات الكلية في السوق". وأضافت باقر (2019) أنها مصطلح مكون من كلمتين هما "الحصة والسوق" فالحصة تعني النصيب أو مقدار ما يحصل عليه الفرد من قسمة شيء، أما السوق فهو مكان البيع وتداول المنتجات والسلع بين الأفراد، والحصة السوقية هي مفهوم يشير إلى مدى تأثير المنظمة وقوتها وحجم مشاريعها مقارنة ببقية المنافسين، وتُعبّر عن حجم مبيعات المنظمة مقارنة بإجمالي المبيعات لكل المنظمات التي تعمل في نفس الصناعة.

ويرى الباحث أن الحصة السوقية للمصارف الإسلامية تعبر عن النسبة المئوية للإيرادات التي يحققها المصرف مقابل الإيرادات التي يحققها القطاع المصرفي ككل، وتعتبر مقياس لقوة المصرف في السوق وأداة للتمييز بين المصارف الخاسرة والرابحة.

المطلب الثاني: أهمية الحصة السوقية

تُعد الحصة السوقية أحد المؤشرات المهمة التي تُعزز المركز التنافسي للمنظمة، إذ إن جميع المنظمات تسعى إلى زيادة حصتها السوقية والهيمنة على السوق للمحافظة على حصتها في السوق، حيث تعمل المنظمة على تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة من خلال تحسين وتطوير أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والخدمية للوصول إلى تحقيق الحصة السوقية المرغوبة (Paley, 2021).

وتؤثر أيضاً على أرباح المنظمات والتدفقات المالية ومستوى العائدات فيها، إذ إنه كلما امتلكت المنظمة حصة سوقية أكبر من منافسيها في السوق، حققت أرباحاً أكثر من المنافسين، لأن قاعدة مبيعاتها أكبر من مبيعات المنظمات المنافسة (Azeem et a., 2021).

ويرى (Zeng et al., 2020) أن أهمية الحصة السوقية تتمثل في:

1. تزود المنظمة بمزايا تخفيض التكلفة من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم وتحسين عملية الإنتاج وزيادة فاعلية أداء القوى العاملة.
2. تعكس الحصة السوقية فاعلية المنظمة في التسويق.
3. تساعد الحصة السوقية في زيادة الأرباح لأنه كلما زادت الحصة السوقية يتم تحقيق أرباح أكثر لأن المبيعات ستكون أكبر.
4. تُعد الحصة السوقية مؤشراً مهماً لتعزيز المركز التنافسي للمنظمة.
5. سعي المنظمات التي تعمل جاهدة لزيادة حصتها السوقية إلى المحافظة على بقائها في السوق.
6. تُقدم المنظمات خدمات ومنتجات تتميز بالجودة العالية وذلك من خلال تحسين وتطوير الأنشطة الإنتاجية.

وفي المصارف الإسلامية، فإن أهمية الحصة السوقية تتمثل في تقديم صورة عن الوضع القائم في المصرف وما يقدمه من أنشطة وخدمات، وقدرته على استخدام موارده بالشكل الأمثل، وتوليد العوائد وتعظيم الأرباح، وزيادة إمكاناته وقدراته التنافسية، إلى جانب قدرته في الحفاظ على العملاء واستقطاب أكبر شريحة منهم (جرادات والطالب، 2018).

المطلب الثالث: أهداف الحصة السوقية

هناك عدد من الأهداف للحصة السوقية ومنها (Hydock et al., 2020; Domurath et al., 2020):

1. تساهم الحصة السوقية في التمييز بين التغيرات التي تحدث في المبيعات والنتيجة عن أنشطة المنظمة والتغيرات التي تنتج عن تطور عوامل البيئة الخارجية.
2. تُمثل الحصة السوقية مقياساً عادلاً ومقبولاً كونها تقارن مبيعات المنظمة مع إجمالي مبيعات المنظمات المنافسة أو بعضها.
3. يعتبر مستوى الحصة السوقية ملائماً أكثر في إظهار كفاءة المدراء في الوحدات التسويقية، وذلك لاستبعاد العوامل الطارئة في الأسواق التي لا يكون للمدير فيها سيطرة عليها كالتغيير في هيكل الصناعة.
4. من السهل تحديد وتنفيذ هدف الحصة السوقية بالمقارنة مع تحديد هدف الربح والمبيعات وذلك بسبب توفر البيانات الدقيقة.

5. تؤثر الحصة السوقية إيجابياً في معدل العائد على رأس مال المُستثمر.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الحصة السوقية

الحصة السوقية تعتبر مؤشراً مهماً لقياس مدى قدرة المنظمات على خدمة السوق، ويقاس موقع المنظمة ضمن صناعتها عادةً بالحصة السوقية، ومن المؤشرات التي تقيس الحصة السوقية ما يلي:

1. الحصة السوقية الإجمالية: وتقاس من خلال قِسمة مبيعات المنظمة على مبيعات الصناعة (جميع المنظمات التي تعمل في الصناعة) وتبعاً لهذا المؤشر يجب على إدارة المنظمات اتخاذ قرارات تتعلق باستخدام المبيعات بالقيمة أي بسعر البيع، أو بالوحدات المباعة وذلك للتعبير عن الحصة السوقية، إضافة إلى تحديد المنطقة الجغرافية والفترة الزمنية لقياس الحصة السوقية، والتي على أساسها ستتم مقارنة مبيعات المنظمة بمبيعات الصناعة (Sherly et al., 2020). وتقاس الحصة السوقية الإجمالية بالمعادلة التالية (Bhattacharya et al., 2022):

مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة

$$\text{معدل الحصة السوقية} = 100 \times$$

مبيعات المنظمات في نفس الصناعة لنفس الفترة

2. الحصة السوقية النسبية (للمنظمات الأعلى قيمة): يقاس هذا النوع من الحصة السوقية من خلال مقارنة مبيعات المنظمة مع مبيعات أعلى منظمات أو منافسين في الصناعة (Erlangga, 2022). وترى هيمه (2015) أن حصة السوق النسبية هي نسبة المبيعات التي تُحققها المنظمة إلى إجمالي مبيعات أربع أو ثماني منظمات تمتلك حصة سوقية أعلى خلال نفس الفترة، وتقاس بالمعادلة التالية:

مبيعات المنظمة في فترة زمنية معينة

$$\text{الحصة السوقية النسبية} = 100 \times$$

مبيعات أعلى أربع أو ثماني منظمات في الصناعة في الفترة

وتُعد هذه الطريقة أكثر مصداقية مقارنة مع الطريقة السابقة والسبب في ذلك أن المنظمات التي تملك الحصة الكبرى على مستوى المبيعات في سوق معين، فإنها تملك قدرة أكبر على التأثير في الأسعار وتدفق المنتجات في السوق المستهدف.

3. الحصة السوقية النسبية المقدرة بالوحدات: تعني عدد الوحدات التي تقدمها أو تنتجها المنظمة (سلع أو خدمات) إلى إجمالي عدد الوحدات التي يُحققها المنافسون في السوق المستهدف بنفس الفترة وتُقاس بالمعادلة التالية:

عدد الوحدات التي تنتجها المنظمة

$$\text{الحصة السوقية المقدرة بالوحدات} = 100 \times \frac{\text{إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة}}{\text{إجمالي الوحدات المنتجة خلال نفس الفترة}}$$

ونظراً لاختلاف طبيعة العمل بين القطاع المصرفي وغيره من القطاعات الأخرى، فإن قياس الحصة السوقية في المصارف الإسلامية يتمثل في نسبة تركيز المصرف في السوق المالي، والتي وصل إليها بالحد الأدنى من المخاطر (جرادات والطالب، 2018)، ويعبر عنه بالنسبة المئوية لإيرادات المصرف على الإيرادات الكلية للقطاع المصرفي ككل (صلاح، 2022).

المطلب الخامس: إجراءات زيادة الحصة السوقية والمحافظة عليها

تتبع المنظمات بعض الإجراءات للمحافظة على الحصة السوقية وحجم المبيعات فيها بدون زيادة على التكاليف وارتفاع الأسعار وفقدان جزء من الحصة السوقية لها ومن هذه الإجراءات: (صهيو وستار، 2017).

1. تحمّل الزيادة في النفقات دون تعديل على جودة المنتجات من خلال قبول هامش ربح قليل.
2. تحمّل جزء من التكاليف والجزء الآخر تتحمله قنوات التوزيع وتقليل هامش الربح دون تغيير على جودة المنتجات.
3. التعديل على جودة المنتجات بهدف تخفيض النفقات والمحافظة على الأسعار من خلال تخفيض الحجم واستخدام مركبات ذات جودة أقل.
4. التعديل على المنتجات بطريقة لا يعترض فيها الزبون على ارتفاع الأسعار من خلال تخفيض الحجم واستخدام مركبات ذات جودة أقل أيضاً.
5. الابتعاد عن إنتاج المنتجات غير المربحة.

وتعتبر المصارف الإسلامية كغيرها من المنظمات التي تسعى إلى زيادة حصتها السوقية والمحافظة عليها، كونها تعد عنصراً فاعلاً في تعظيم ربحيتها، مستندةً في تحقيق ذلك على تبني العديد من الممارسات والإجراءات التي تضمن تحقيقها لهذا الهدف، ومن أبرز هذه الممارسات السعي المستمر نحو تلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات ومتطلبات العملاء، وإحداث التنوع والتوسع والتحديث والتطوير في خدماتها وتحقيق الجودة فيها (جرادات والطالب، 2018).

ثالثاً: الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول: منهج الدراسة

يناقش هذا الجزء من البحث منهج الدراسة، حيث يعرض المنهجية التي استندت عليها الدراسة الحالية في الإجابة عن أسئلتها وتحقيق أهدافها، ويعرض مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب قياس المتغيرات، كما يكشف عن مصادر جمع المعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتبر من المناهج الإحصائية الدارجة الاستخدام في مجال البحوث التطبيقية والميدانية، وذلك لقدرته على تقديم وصف دقيق وشامل للظاهرة قيد الدراسة، والتعبير عنها إما بصورة نوعية (كيفية) من خلال بيان خصائصها والعلاقات بين أبعادها ومتغيراتها، أو بصورة كمية من خلال تقديم وصف رقمي يكشف عن مقدار الظاهرة وحجمها.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات من الموقع الرسمي لبورصة عمان والبالغ عددها (3) مصارف حتى نهاية العام 2021.

وقد تم تضمين جميع المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة في عينة الدراسة، ولن يتم استبعاد أي منها، لانطباق الشروط التالية عليها، وهي:

1. أن تكون أسهم المصرف متداولة في السوق المالي خلال فترة الدراسة.
2. أن تتوفر للمصرف جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات نموذج الدراسة.
3. أن تنتهي السنة المالية للمصرف في 31-12 من كل عام.

المطلب الثالث: أسلوب قياس متغيرات الدراسة

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وبالتالي تكونت متغيرات الدراسة من الآتي:

أولاً: المتغير التابع (الحصة السوقية)

تم قياس الحصة السوقية بالنسبة المئوية لإيرادات المصرف على إيرادات القطاع المصرفي ككل، ويعبر عنها رياضياً بالعلاقة الآتية:

$$\text{الحصة السوقية} = \frac{\text{إيرادات المصرف}}{\text{إيرادات القطاع المصرفي ككل}} \times 100\%$$

ثانياً: المتغير المستقل (التقارير المتكاملة)

تم قياس التقارير المتكاملة من خلال قياس المحتوى المعلوماتي للتقارير السنوية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة (2010 – 2020)، وبالاعتماد على (5) عنصر، تم تحديدها استناداً إلى عناصر محتوى تقارير الأعمال المتكاملة وفقاً لإطار للأعمال المتكاملة (IIRF, 2015; IIRF, 2013) الصادر عن المجلس الدولي لإعداد تقارير الأعمال المتكاملة IIRC، حيث يحتوي كل عنصر على مؤشرات فردية لقياسه.

وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في قياس درجة ومستوى الإفصاح عن هذه العناصر والمؤشرات التي تتضمنها، من خلال تطبيق الخطوات الآتية:

– فحص محتوى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة، ومنح الرقم (1) لكل مؤشر من المؤشرات التي تم الإفصاح عنها، والرقم (0) لكل بند مؤشر من المؤشرات التي لم يتم الإفصاح عنها.

– تم تجميع قيم مؤشرات الإفصاح لكل مصرف ولكل سنة من سنوات الدراسة، ومن ثم تقسيم المجموع على إجمالي مؤشرات الإفصاح، وذلك للوصول إلى مستوى الإفصاح لكل مصرف ولكل سنة، على النحو الآتي:

$$VDISC_{it} = \frac{NoID_{it}}{TID}$$

حيث:

$VDISC_{it}$: مستوى الإفصاح (i) عن الفترة (t).

$NoID_{it}$: عدد المؤشرات المفصّح عنها (i) عن الفترة (t).

TID: العدد الكلي لمؤشرات الإفصاح الواردة في عناصر الإفصاح لهذه الدراسة.

والجدول الآتي يبين مؤشرات التقارير المتكاملة، وبنود كل منها.

المطلب الرابع: مصادر جمع البيانات

تمثلت مصادر بيانات الدراسة في المصادر الثانوية، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات، والكتب، والمراجع التي تناولت موضوع ومتغيرات الدراسة والمتوفرة في المكتبات والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية ومراكز الدراسات لإعداد الجانب النظري للدراسة الحالية.

كما تم الاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة والإفصاحات والإيضاحات، وأي تقرير ينشره المصرف لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقارير المتكاملة والحصة السوقية خلال الفترة (2010 – 2020).

المطلب الخامس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام برمجية E-Views لمعالجة البيانات الأولية وتحليلها واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط والقيم القصوى والرتبة، وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة.

1. معامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط المتعدد Multicollinearity.

2. اختبار جذر الوحدة Unit Root، لتحديد استقرار السلاسل الزمنية.

3. تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار مدى وجود أثر للمتغيرات المستقلة على

المتغير التابع.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي

يناقش هذا الجزء من البحث نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يعرض نتائج الإحصاء الوصفي للتقارير المتكاملة ومؤشراته والحصة السوقية في البنوك الإسلامية الأردنية، ويعرض علاقات الارتباط بين المتغيرات ونتائج استقرارية البيانات، كما يكشف عن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغير التقارير المتكاملة

يمثل متغير التقارير المتكاملة المتغير المستقل في الدراسة، وتم قياسه من خلال (5) عناصر، وهي: الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي. وفيما يأتي وصفاً لهذا المتغير ولعناصره في المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)، وكما يأتي:

جدول (1): الإحصاء الوصفي لمتغير التقارير المتكاملة وعناصره للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)

الترتيب	المقياس					العنصر
	أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط الحسابي	
4	0.000	0.846	0.149	0.769	0.758	الإفصاحات العامة
2	0.000	1.000	0.190	0.818	0.790	تقارير الحاكمية
5	0.000	0.800	0.156	0.800	0.745	الإستراتيجية
1	0.000	1.000	0.328	1.000	0.797	المخاطر والفرص
3	0.000	0.909	0.161	0.800	0.770	الأداء الفعلي
-	0.000	0.909	0.178	0.871	0.790	التقارير المتكاملة

يتبين من الجدول (1) أن عنصر (المخاطر والفرص) جاء في المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2010-2020) (0.797)، وبلغ الوسيط (1.000)، وبلغ الانحراف المعياري (0.328) مما يشير إلى تدني مستوى التباین في الإفصاح عن المخاطر والفرص في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (1.000)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن المخاطر والفرص في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بتحليل بيئتها الداخلية والخارجية، وتحديد المخاطر المحيطة ومصادرها بهدف إدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها، واستكشاف الفرص المتاحة لديها لضمان استغلالها بالشكل الأمثل في التوسع في أنشطتها وعملياتها التمويلية والاستثمارية وتحسين عملياتها الإنتاجية لما لهما من تأثير في نجاح المصرف وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحديد مواطن القوة لديها والاستفادة منها والوقوف على نقاط الضعف لديها وخطط معالجتها.

وجاء في المرتبة الثانية عنصر (تقارير الحاكمية)، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2010-2020) (0.790)، وبلغ الوسيط (0.818)، وبلغ الانحراف المعياري (0.190) مما يشير

إلى تدني مستوى التباين في الإفصاح عن تقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (1.000)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن تقارير الحاكمية في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بتوفير المعلومات المتعلقة بمجلس إدارتها وقياداتها الإدارية والتنفيذية ولجانها، وآليات الرقابة لديها، ومدى التزامها بالقواعد والتشريعات القانونية، ودورها في إعداد القرارات الإستراتيجية وإدارة المخاطر وتوليد القيمة ودعم الإبداع والابتكار

وجاء في المرتبة الثالثة عنصر (الأداء الفعلي)، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2020-2010) (0.770)، وبلغ الوسيط (0.800)، وبلغ الانحراف المعياري (0.161) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في الإفصاح عن الأداء الفعلي في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.909)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن أدائها الفعلي في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات المالية وغير المالية التي توضح أدائها الفعلي، ومقارنة أدائها لسنوات سابقة، ونسب إنجازها لأهدافها وخططها المحددة.

وجاء في المرتبة الرابعة عنصر (الإفصاحات العامة)، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2020-2010) (0.758)، وبلغ الوسيط (0.769)، وبلغ الانحراف المعياري (0.149) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في الإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.846)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن معلوماتها العامة في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات العامة المتعلقة برؤيتها ورسالتها وقيمها المنظمية وهيكل ملكيتها وأنشطتها وعملياتها الأساسية وأسواقها الرئيسية، ووضعها التنافسي، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمواردها البشرية ومسؤوليتها الاجتماعية

والبيئية ودورها الاقتصادي، لما لهذه المعلومات من دور في تعزيز قيمتها السوقية وبناء الصورة الإيجابية عنها وتحسين سمعتها، وتوفير الدعم والمساعدة في عملية صنع القرارات. في حين جاء عنصر (الإستراتيجية) في المرتبة الخامسة والأخيرة، حيث بلغ متوسطه الحسابي خلال الفترة (2010-2020) (0.745)، وبلغ الوسيط (0.800)، وبلغ الانحراف المعياري (0.156) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في الإفصاح عن الإستراتيجية في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.800)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن إستراتيجيتها في تقاريرها السنوية، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات التي توضح أهدافها وتوجهاتها الإستراتيجية وقدرتها على تحقيقها من خلال تقاريرها السنوية، والخطط التي تنتهجها في الوصول إلى غاياتها وأهدافها العامة والإستراتيجية.

كما يتبين من الجدول (1-4) أن المتوسط الحسابي العام للتقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020) قد بلغ (0.790)، وبلغ الوسيط (0.871)، وبلغ الانحراف المعياري (0.178) مما يشير إلى تدني مستوى التباين في التقارير المتكاملة للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (0.909)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.0). وتشير القيم إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بإعداد وإصدار التقارير المتكاملة، وهذا يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بشكل متكامل، لما لها من دور في تعزيز الثقة والشفافية في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية، وتحسين سمعتها، وتعظيم مكانتها السوقية، وتحقيق الجودة في القرارات المتخذة، حيث تساهم هذه التقارير في توفير احتياجات أصحاب العلاقة من المعلومات التي تساعد في بناء صورة متكاملة عن المصرف وتحقيق الفاعلية في القرارات المتخذة، وتوفير الفرص لاستغلالها في تقييم أداء المصرف وكفاءته وقدرته على تحقيق أهدافه وتوجهاتها الإستراتيجية واستثمار موارده وإمكاناته المتاحة بالشكل الأمثل.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغير الحصة السوقية

يمثل متغير الحصة السوقية المتغير التابع في الدراسة. وفيما يأتي وصف لهذا المتغير في المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)، وكما يأتي:

جدول (2): الإحصاء الوصفي لمتغير الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020)

المقياس	الحصة السوقية
الوسط الحسابي	3.205
الوسيط	2.443
الانحراف المعياري	2.127
أعلى قيمة	7.330
أقل قيمة	0.290

يتبين من الجدول (2) أن المتوسط الحسابي العام للحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010-2020) قد بلغ (3.205)، وبلغ الوسيط (2.443)، وبلغ الانحراف المعياري (2.127) مما يشير إلى ارتفاع مستوى التباين في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة، كما تبين أن أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة قد بلغت (7.330)، في حين بلغت أقل نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (0.290). وتشير القيم إلى وجود اختلاف بين المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة على تحقيق الإيرادات المصرفية نتيجة لاختلاف حجم ونوع وجودة المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها، ومدى كفاءة ومهارة مواردها البشرية، وقدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب شرائح مختلفة منهم، واختلاف عدد فروعها، ومقدار التطور في أنشطتها وأعمالها، بالإضافة إلى اختلاف قدرتها في استغلال الفرص واستثمار مواردها وإمكاناتها للاستحواذ على الأسواق، ومدى تأثرها بمتغيراتها ومعطياتها.

المطلب الثاني: مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

تعتبر مصفوفة الارتباط أحد أهم الاختبارات المستخدمة في التحقق من استقلالية الأبعاد والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال التأكد من عدم وجود علاقة ارتباطية تامة أو علاقة ارتباطية شبه تامة فيما بينها، ذلك أن وجود مثل هذه العلاقة يدل على وجود ظاهرة "الامتداد الخطي" (الارتباط الخطي المتعدد) Multicollinearity، والتي ينتج عنها ظهور تضخم غير حقيقي في قيمة معامل التفسير R^2 لتجعلها تبدو أكبر من قيمتها الفعلية. وللتأكد من عدم وجود هذه الظاهرة تم احتساب قيم معامل الارتباط بين أبعاد التقارير المتكاملة، والتي تمثل المتغير المستقل في الدراسة الحالية، حيث تعتبر القيمة التي تقل عن (±0.80) مؤشراً على

عدم وجود أي من هذين النوعين من العلاقة الارتباطية بين الأبعاد، وبالتالي استقلاليتها (Guajarati, 2004, 355). والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط الخاص بأبعاد المتغير المستقل للدراسة.

جدول (3): مصفوفة الارتباط لأبعاد التقارير المتكاملة

البعد	الإفصاحات العامة	تقارير الحاكمية	الإستراتيجية	المخاطر والفرص	الأداء الفعلي
الإفصاحات العامة	1.0000				
تقارير الحاكمية	0.829*	1.000			
الإستراتيجية	0.858*	0.758*	1.000		
المخاطر والفرص	0.579*	0.585*	0.618*	1.000	
الأداء الفعلي	0.817*	0.800*	0.851*	0.660*	1.000

(*) دال عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يتبين من الجدول (3) تجاوز قيمة معامل الارتباط لبعض الأبعاد القيمة المحددة وهي (± 0.80) ، وهذا قد يدل على وجود علاقة ارتباطية شبه تامة بين الأبعاد، أي وجود ظاهرة "الامتداد الخطي (الارتباط الخطي المتعدد) بين الأبعاد.

وللتأكد من هذه النتيجة تم احتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation factor (VIF))، وذلك لأبعاد متغير التقارير المتكاملة، حيث إن وقوع القيم بين العدد 1 والعدد 10 يعد دليلاً على عدم وجود ظاهرة "الامتداد الخطي (الارتباط الخطي المتعدد) (Gujarati, 2004)، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (4): معامل تضخم التباين لأبعاد التقارير المتكاملة

البعد	معامل تضخم التباين VIF
الإفصاحات العامة	5.353
تقارير الحاكمية	3.778
الإستراتيجية	5.170
المخاطر والفرص	1.827
الأداء الفعلي	4.951

تبين من الجدول (4) أن قيم معامل تضخم التباين جميعها وقعت بين العدد 1 والعدد 10، وهذا يدل على أن أقل من العدد 10 وأكبر من الرقم 1، وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية تامة أو شبه تامة بين الأبعاد، أي خلو الأبعاد من ظاهرة "الامتداد الخطي (الارتباط الخطي المتعدد) بين الأبعاد، وهذا يدل على اتصاف أبعاد المتغير المستقل بالاستقلالية.

المطلب الثالث: اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (Stationary Test)

يدل استقرار السلاسل الزمنية على قيمة ثابتة لكل متوسط واختلاف القيم في السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمداً في الأساس على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الفترة الزمنية الفعلية التي تم قياس التغير فيها، وللتأكد من استقرارية المتغيرات تم إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root، كما تم إجراء اختبار (Augmented Dickey-Fuller test (ADF)) للتحقق من عدم احتواء المتغيرات على جذر الوحدة (Unit root)، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث إن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيمة مرتفعة لـ (R^2, F, t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية (Greene, 2003). وتكون قاعدة القرار لاختبار (ADF) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة عند المستوى	الاحتمالية P-Value	النتيجة
الإفصاحات العامة	-5.546	0.000	ساكن عند المستوى
تقارير الحاكمية	-4.184	0.003	ساكن عند المستوى
الإستراتيجية	-5.513	0.000	ساكن عند المستوى
المخاطر والفرص	-2.899	0.057	غير ساكن عند المستوى
المخاطر والفرص (بعد أخذ الفرق الأول)	-6.213	0.000	ساكن عند المستوى
الأداء الفعلي	-4.286	0.002	ساكن عند المستوى
التقارير المتكاملة	-4.367	0.002	ساكن عند المستوى
الحصة السوقية	-1.843	0.354	غير ساكن عند المستوى
الحصة السوقية (بعد أخذ الفرق الأول)	-6.396	0.000	ساكن عند المستوى

يتبين من الجدول (5) أن غالبية متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، حيث لم تتجاوز القيم الاحتمالية (P- Value) مستوى الدلالة 0.05، باستثناء متغيري (المخاطر والفرص، والحصة السوقية)، واللذين بلغت قيمتهما الاحتمالية أكبر من 0.05، ولهذا تم أخذ الفرق

الأول لكل منهما. وبالتالي فإن جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن لأن جميع القيم الاحتمالية (P- Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

تتكون عينة الدراسة من المصارف الإسلامية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2020)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المصارف للفترة المذكورة من تقاريرها السنوية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (Cross-Sectional Time Series)، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنماذج الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة، يعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع الفرضية الرئيسة لتحليل الانحدار المتعدد، في حين تم إخضاع الفرضيات المتفرعة لتحليل الانحدار البسيط.

الفرضية الرئيسة H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتقارير المتكاملة (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.

جدول (6): ملخص النموذج وتحليل التباين للفرضية الرئيسة

المتغير التابع	ملخص النموذج				تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)	
الحصة السوقية	0.714	0.661	0.979	13.505	0.000	

يظهر الجدول (6) معنوية النموذج، حيث كانت قيمة ($F=13.505$) وبمستوى دلالة ($SigF=0.000$) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.714$) إلى أن ما نسبته (71.4%) من التباين في (الحصة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في متغير التقارير المتكاملة، مع بقاء أي عوامل أخرى ثابتة. وبناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية العدمية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتقارير المتكاملة (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

والجدول الآتي يعرض نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة
جدول (7): معاملات الانحدار للفرضية الرئيسية

معاملات الانحدار				
المتغير المستقل	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
الإفصاحات العامة	0.283	0.096	2.946	0.007
تقارير الحاكمية	0.497	0.070	7.132	0.000
الإستراتيجية	0.154	0.138	1.116	0.274
المخاطر والفرص	0.213	0.030	7.133	0.000
الأداء الفعلي	0.420	0.135	3.111	0.004
ثابت الانحدار	3.219	0.163	19.803	0.000

يشير جدول المعاملات (7) إلى أن قيمة B عند (الإفصاحات العامة) قد بلغت (283.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في الإفصاحات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (28.3%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (2.946)، وبمستوى دلالة (Sig=0.007)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

وبلغت قيمة B عند (تقارير الحاكمية) (497.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في تقارير الحاكمية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (49.7%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (7.132)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

وبلغت قيمة B عند (الإستراتيجية) (154.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في الإستراتيجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (15.4%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (1.116)، وبمستوى دلالة (Sig=0.274)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناءً على هذا، يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة التي

تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

كما بلغت قيمة B عند (المخاطر والفرص) (213.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في المخاطر والفرص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (21.3%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (7.133)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig}=0.000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

في حين بلغت قيمة B عند (الأداء الفعلي) (420.0) وهي تشير إلى أن الزيادة في الأداء الفعلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية بمقدار (4.0%) وحدة، وأن قيمة t عنده هي (3.111)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig}=0.004$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على هذا، يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية".

رابعاً: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- التزام المصارف الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بإعداد وإصدار التقارير المتكاملة، مما يدل على اهتمام إدارة المصارف الإسلامية في توفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بشكل متكامل، لما لها من دور في تعزيز الثقة والشفافية في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية، وتحسين سمعتها، وتعظيم مكانتها السوقية، وتحقيق الجودة في القرارات المتخذة.
- 2- وجود اختلاف بين المصارف الإسلامية الأردنية خلال الفترة على تحقيق الإيرادات المصرفية نتيجة لاختلاف حجم ونوع وجودة المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها، ومدى كفاءة ومهارة مواردها البشرية، وقدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب شرائح مختلفة منهم، واختلاف عدد فروعها، ومقدار التطور في أنشطتها وأعمالها، بالإضافة إلى اختلاف قدرتها في

استغلال الفرص واستثمار مواردها وإمكاناتها للاستحواذ على الأسواق، ومدى تأثيرها بمتغيراتها ومعطياتها.

3- وجود أثر دال إحصائيا للتقارير المتكاملة بدلالة أبعادها (الإفصاحات العامة، تقارير الحاكمية، الإستراتيجية، المخاطر والفرص، والأداء الفعلي) في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يعود للدور الهام الذي تلعبه هذه التقارير في توفير المعلومات التي تدعم الأطراف الداخلية والخارجية للمصرف في اتخاذ القرارات التي تصب في صالح تحقيق الأهداف العامة والإستراتيجية للمصرف، وتوفير صورة شاملة متكاملة عن أدائها والمخاطر المحيطة بها وآليات مواجهتها وخططها وتوجهاتها المستقبلية مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في المصرف وبالتالي تحسين مكانتها وحصتها السوقية. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عبد الرحيم، 2020؛ إبراهيم، 2020؛ مسعود، 2020؛ وهدان وعيد، 2020)، كما توافقت مع نتيجة دراسة (Moloi & Iredele, 2020; Melegy & Alain, 2020; Pavlopoulos et al., 2019). في حين اختلفت مع نتيجة دراسة (Nurkumalasari et al., 2019).

4- وجود أثر دال إحصائيا للإفصاحات العامة في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا يدل على أن الإفصاح عن المعلومات العامة والجزئية وتزويد كافة الأطراف بها يسهم في زيادة مداركهم ومعرفتهم بإمكانات المصرف، وقدرته على توليد الأرباح وتعظيمها، الأمر الذي يدفعها نحو تحسين سمعتها والحفاظ على حصتها السوقية لتحقيق أهداف كافة الأطراف المرتبطة بها. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2020؛ وهدان وعيد، 2020)، كما توافقت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018).

5- وجود أثر دال إحصائيا لتقارير الحاكمية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا يدل على أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المصرف والمهارات والعمليات المتبعة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية وإدارة المخاطر ومعالجة القضايا والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسهم في تعزيز قدرة المصرف على توليد القيمة على المدى الطويل وتحقيق أهدافها المالية والإستراتيجية. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2020).

6- عدم وجود أثر دال إحصائياً للإستراتيجية في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يرتبط بكمية المعلومات الإستراتيجية التي يفصح عنها المصرف ومدى أهميتها للمستثمرين وخاصةً في المدى القصير، حيث إن المعلومات المتعلقة بالإستراتيجية عادةً ما ترتبط بالخطط والتوجهات المستقبلية للمصرف، في حين يبحث المستثمرون على المعلومات التي تلي غاياتهم وتطلعاتهم في إيجاد القيمة وتحقيقها على المدى القصير والمتوسط. وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، كما اختلفت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018).

7- وجود أثر دال إحصائياً للمخاطر والفرص في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يعود لدور التقارير المتكاملة في توفير نظرة كاملة عن مصادر الفرص والمخاطر الداخلية والخارجية، ونتائج تقييم احتمالية تحقق الفرص ووقوع المخاطر وحجمها ومدى تأثيرها، وخطوات توليد القيمة من الفرص المتاحة والتقليل من المخاطر التي تواجهها، إضافة إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات العلاقة ومؤشرات الأداء. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، في حين اختلفت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018).

8- وجود أثر دال إحصائياً للأداء الفعلي في التقارير المتكاملة في الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، وهذا قد يعود لدور التقارير المتكاملة في توفير المعلومات المالية وغير المالية عن الأنشطة التي قام بها المصرف لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، والنتائج المحققة لهذه الأنشطة ومُخرجاتها، ووصف التأثيرات الإيجابية أو السلبية لأدائه على رؤوس الأموال، والعلاقات مع كافة الأطراف والجهات وكيفية استجابتها لاحتياجاتهم، والربط بين الأداء الحالي والماضي وبين الأداء الحالي والتوقعات المستقبلية. وقد توافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (وهدان وعيد، 2020)، كما توافقت مع نتيجة دراسة (Albetairi et al., 2018). في حين اختلفت مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2020).

المبحث الثاني: التوصيات

- 1- توجيه إدارة المصارف الإسلامية الأردنية نحو زيادة تبني التقارير المتكاملة في الإفصاح عن معلوماتها العامة والجوهرية، وذلك لما لها من دور في تحسين وتعظيم حصتها السوقية وبالتالي ضمان بقائها واستمرارها.
- 2- زيادة مستوى اهتمام إدارة المصارف الإسلامية الأردنية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإستراتيجياتها والتي تهتم المستثمرين وتلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم، حيث إن هذه المعلومات لها الأثر الكبير على تعزيز وتنمية الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية.
- 3- قيام الجهات المعنية بمهنة المحاسبة بإصدار معايير محاسبية خاصة بالتقارير المتكاملة، تساعد في إعدادها بالشكل الذي يضمن جودة محتواها المعلوماتي لتحقيق أهداف وغايات أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات.
- 4- اهتمام إدارة المصارف الإسلامية الأردنية بشكل أكبر بتنمية حصتها السوقية وتعظيمها، من خلال تحسين وتطوير أنشطتها وعملياتها التشغيلية وتحقيق الجودة في خدماتها ومنتجاتها المصرفية، واستهداف نوعية من العملاء والأسواق التي تخدم غاياتها وأهدافها، وتبني المصادر التي تسهم في توليد المزايا التنافسية لها.
- 5- إجراء دراسات مستقبلية للتعرف على مدى التزام المنظمات بتبني التقارير المتكاملة ودورها في تحقيق الجودة في الأداء والوصول لأهدافها الإستراتيجية وبناء المزايا التنافسية.

المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم، رشا، العوام، عاطف وعبد البر، عمرو (2021). إطار مقترح لقياس تأثير تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على تعظيم القيمة: دراسة تجريبية مقارنة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (1)، 517 – 530.
- إبراهيم، طارق وفيق (2020). أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، (1)، 604-670.
- أبو طالب، يحيى محمد (2016). لعبة الأرقام في إطار نظرية المحاسبة. مجلة الفكر المحاسبي، 20(4)، 9-21.

- أبو يوسف، محمد (2020). دور تقارير الأعمال المتكاملة في جذب الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة في الأسواق المالية. مجلة جامعة الأسراء للعلوم الإنسانية، (8)، 143-173.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم (2016). أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيّدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. مجلة الفكر المحاسبي، 20(4)، 1-21.
- باقر، وفاء جاسم (2019). أثر إستراتيجيات التسويق الإسلامي على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، (12)، 1-23.
- البيسوني، هيثم محمد عبد الفتاح (2014). الإفصاح السري كأحد أدوات تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية وتحليلية). مجلة البحوث المالية والتجارية، (3)، 260-286.
- البشير، زيدي (2016). جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 9(2)، 86-100.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن سُوْرَة (1962). الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي. (ط1)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، بيروت، لبنان.
- جرادات، محمد (2017). أثر عائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006 – 2015. أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- جرادات، محمد والطالب، غسان (2018). أثر عوائد عمليات الخدمات المصرفية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2006-2015. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث – سلسلة البحوث الإدارية، 2(1)، 195-220.
- الجودي، صاطوري (2016). الإستراتيجية التنافسية وأثرها على الحصة السوقية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (12)، 12-33.
- الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (1986). معجم اللغة لابن فارس. (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان (2018). أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، (4)، 239-267.

- السعدي، آلاء (2020). قياس مستوى الإفصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
- شالور، وسام (2020). أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 -، الجزائر.
- شاهين، عبد الحميد (2018). التقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 4 (2)، 77 – 108.
- صلاح، عبد الرحمن (2022). أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمان المالي من 2016 إلى 2020. المجلة العربية للنشر العلمي، 5 (46)، 148-179.
- صهيو، علي موات وستار، رشا عبد الخالق (2017). دور ولاء العاملين في تعزيز الحصة السوقية بتوسيط إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية: بحث ميداني في شركات الاتصالات الخلوية في بغداد. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23 (97)، 244-266.
- عبد الرحيم، أسماء (2020). أثر ثنائية العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية: دراسة اختيارية. مجلة الفكر المحاسبي، 24 (3)، 1 – 38.
- عبد العال، محمود موسى (2017). محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات. مجلة الفكر المحاسبي، 21 (8)، 1110-1148.
- عريقات، أحمد ودباغية، محمد (2016). أثر التزام شركات تدقق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الإستراتيجية التسويقية. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 19 (1)، 1339-1359.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (1379هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- العقاب، كمال ومداخ، مراد (2017). مساهمة إستراتيجية التنوع في تعزيز الحصة السوقية للمؤسسة، دراسة حالة ملبنة سيدي خالد بتيارت. مجلة التنمية الاقتصادية، 2 (2)، 341-365.
- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (ط4)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

- محمد، محمد خليل حامد وعبد الجليل، محمد حسن محمد (2018). أثر توفير المعلومات بتقارير الأعمال بنجاح الإستراتيجية التنافسية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2(3)، 105-122.
- مسعود، سناء (2020). محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، (1)، 574 – 622.
- مشكور، سعود جايد وعبد، حيدر عباس (2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في ممارسة الفساد المالي والإداري. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1(24)، 253-263.
- ميلاد، صالح (2016). أثر العوامل المصرفية في الحصة السوقية بالمصارف الليبية (1999 – 2010). أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم درمان، الخرطوم، السودان.
- النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (1392هـ). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. (ط2)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- هيمه، نادية (2015). ضرورة تفعيل أداء مؤشر الحصة السوقية في ظل الأساليب الحديثة للتسويق. مجلة الاقتصاد الصناعي، 5(2)، 462-477.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2008). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. المنامة، البحرين.
- وهدان، محمد وعيد، السيد عيد (2020). تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 40(4)، 363 – 392.
- يونس، نجاه محمد مري (2018). أثر الإفصاح عن التقارير المكاملة على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 48(4)، 153-242.

المراجع الاجنبية:

- Abdel Salam, M. (2021). Determinants of the Capital Adequacy Ratio in Islamic Banks in Kingdom of Saudi Arabia. El – Acil Journal for Economic and Administrative Research, 5(1), 499–516.
- Adams, C. A., Potter, B., Singh, P. J. & York, J. (2016). Exploring the implications of integrated Reporting for Social Investment (disclosures). The British Accounting Review, 48(3), 283-296.

- Albetairi, H., Kukreja, G. & Hamdan, A. (2018). Integrated Reporting and Financial Performance: Empirical Evidence from Bahraini Listed Insurance Companies. *Accounting and Finance Research*, 7(3), 102–110.
- Almagtome, A. H., Al-Yasiri, A. J., Ali, R. S., Kadhim, H. L. & Heider, N. B. (2020). Circular Economy Initiatives through Energy Accounting and Sustainable Energy Performance under Integrated Reporting Framework. *International Journal of Mathematical, Engineering and Management Sciences*, 5(6), 1032-1045.
- Argento, D., Classo, F. & Truant, E. (2019). From Sustainability to Integrated Reporting: The Legitimizing Role of the CSR Manager. *Organization and Environment*, 32(4), 484-507.
- Arora, M. P., Lodhia, S. & Stone, G. (2021). Enablers and Barriers to the Involvement of Accountants in Integrated Reporting. *Meditari Accountancy Research*, 30(3), 676-709.
- Azeem, M., Ahmed, M., Haider, S. & Sajjad, M. (2021). Expanding Competitive Advantage through Organizational Culture, Knowledge Sharing and Organizational Innovation. *Technology in Society*, 66.
- Barth, M., Cahan, S., Chen, L. & Venter, E. (2017). The Economic Consequences Associated with Integrated Report Quality: Capital Market and Real Effects. *Accounting, Organizations and Society*, 62, 43 – 64.
- Bhattacharya, A., Morgan, N. A. & Rego, L. L. (2022). Examining Why and When Market Share Drives Firm Profit. *Journal of Marketing*, 86(4), 73-94.
- De Villiers, C. & Sharma, U. (2020). A Critical Reflection on the Future of Financial, Intellectual Capital, Sustainability and Integrated Reporting. *Critical Perspectives on Accounting*, 70.
- Domurath, A., Coviello, N., Patzelt, H. & Ganai, B. (2020). New Venture Adaptation in International Markets: A Goal Orientation Theory Perspective. *Journal of World Business*, 55(1).
- Dumay, J., Bernardi, C., Guthri, J. & Demartini, P. (2016). Integrated Reporting: A Structured Literature Review. *Accounting Forum*, 11(40), 1-22.

- Erlangga, H. (2022). Micro Financial Sharia Non-Bank Strategic Analysis: A Study at BMT Beringharjo, Yogyakarta. *Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal)*, 4(2), 1677-1686.
- Hoque, M. E. (2017). Why Company Should Adopt Integrated Reporting? *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1), 241-248.
- Hsiao, Pei – Chi (2015). *Usefulness of Integrated Reporting Concepts to Investment Decision – Making: Empirical Evidence from Taiwan*. Unpublished Master Thesis, Waikato University, New Zealand.
- Hydock, C., Paharia, N. & Blair, S. (2020). Should Your Brand Pick a Side? How Market Share Determines the Impact of Corporate Political Advocacy. *Journal of Marketing Research*, 57(6), 1135-1151.
- International Federation of Accountants IFAC. (2014). *Assurance on (IR), an Introduction to the discussion*. Retrieve from: www.ifac.org.
- International Integrated Report Council IIRC (2015). *Welcome to the international Integrated Reporting Councils (IIRCs) new website, the home of integrated reporting*. Available at: [Http://integratedreporting.org](http://integratedreporting.org).
- International Integrated Reporting Council (IIRC) (2013). *International Integrated Reporting Framework*. Available at: [www.Theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- Iredele, O. (2019). Examining the Association between Quality of Integrated Reports and Corporate Characteristics. *Heliyon*, 5(7), 1–8.
- Kalogiannidis, S. I. (2021). The Effects of Total Quality Management Practices and Marketing on Performance of SMES. A Case of Selected Manufacturing Industries, Greece. *Business Management and Strategy*, 12(1), 48-62.
- Kim, S., Maas, K., & Perego, P. (2017). The Effect of Publication, Format, and Content of Integrated Reports on Analysts, Earnings Forecasts. In *Research Handbook of Finance and Sustainability* Edward Elgar Publishing. www.ssin.com.
- Lakshan, A. M. I., Low, M., & de Villiers, C. (2021). Management of Risks Associated with the Disclosure of Future-Oriented Information in Integrated Reports. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 12(2), 241-266.

- Lateckova, A., Bigasova, Z. & Bolek, V. (2017). Specific Characteristics of Accounting Information for Business Management. *Journal of Eastern Europe Research in Business and Economics*, 1–10.
- Lueg, K. & Lueg, R. (2021). Deconstructing Corporate Sustainability Narratives: A Taxonomy for Critical Assessment of Integrated Reporting Types. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 28(6), 1785-1800.
- Mähönen, J. (2020). Integrated Reporting and Sustainable Corporate Governance from European Perspective. *Accounting, Economics, and Law: A Convivium*, 10(2).
- Mauro, S. G., Cinquini, L., Simonini, E. & Tenucci, A. (2020). Moving from Social and Sustainability Reporting to Integrated Reporting: Exploring the Potential of Italian Public-Funded Universities Reports. *Journal of Sustainability*, 12(8).
- Melegy, M. & Alain, A. (2020). Measuring the Effect of Disclosure Quality of Integrated Business Reporting on the Predictive Power of Accounting Information and Firm Value. *Management Science Letters*, 10(6), 1377–1388.
- Mihalciuc, C. C. (2021). The Contribution of Integrated Reporting in Determining the Performance and Value of a Sustainable Organization. *Journal of Social Sciences*, 1(4), 29-40.
- Moloi, T. & Iredele, O. (2020). Firm Value and Integrated Reporting Quality of South African Listed Firms. *Academy of Strategic Management Journal*, 19(1), 1–12.
- Moolman, J. Oberholzer, M. & Steyn, M. (2016). The Effect of Integrated Reporting on Integrated Thinking Between Risk, Opportunity and Strategy and the Disclosure of Risk and Opportunities. *Southern African Business Review*, 20(1), 600-627.
- Nazaritehrani, A. & Mashali, B. (2020). Development of E-Banking Channels and Market Share in Developing Countries. *Financial Innovation*, 6(1), 1-19.
- Nurkumalasari, I., Restuningdiah, N. & Sidharta, E. (2019). Integrated Reporting Disclosure and its Impact on Firm Value: Evidence in Asia. *International Journal of Business, Economics and Law*, 18(5), 99–108.

- Pairoa, I. & Rachruk, S. (2022). The Effects of Integrated Marketing Communication on Organizational Performance for One Tambon One Product: Case Study for Nakhon Pathom Province, Thailand. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (Turcomat)*, 13(03), 33-41.
- Paley, N. (2021). *The Manager's Guide to Competitive Marketing Strategies*. Routledge.
- Pavlopoulos, A., Magnis, C. & Iatridis, G. (2019). Integrated Reporting: An Accounting Disclosure Tool for High Quality Financial Reporting. *Research in International Business and Finance*, 49, 13–40.
- Raimo, N. (2021). Integrated Reporting: State of Play, Theoretical Underpinnings and Empirical Insights: The Role of Corporate Governance Mechanisms. *Integrated reporting*, 1-133.
- Sherly, S., Halim, F., & Sudirman, A. (2020). The Role of Social Media in Increasing Market Share of Msme Products in Pematangsiantar City. *Jurnal Manajemen Dan Bisnis*, 9(2), 61-72.
- Veltri, S. & Silvestri, A. (2020). The Value Relevance of Corporate Financial and Nonfinancial Information Provided by the Integrated Report: A Systematic Review. *Business Strategy and the Environment*, 29(8), 3038-3054.
- Villiers, C. & Sharma, U. (2017). A Critical Reflection on the Future of Financial, Intellectual Capital, Sustainability, And Integrated Reporting. *Critical Perspectives on Accounting*, 70(13).
- Vitolla, F., Raimo, N., Rubino, M. & Garzoni, A. (2020). The Determinants of Integrated Reporting Quality in Financial Institutions. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 20(3), 429-444.
- Wang, R., Zhou, S. & Wang, T. (2020). Corporate Governance, Integrated Reporting and the Use of Credibility-Enhancing Mechanisms on Integrated Reports. *European Accounting Review*, 29(4), 631-663.
- Zeng, Q., Lu, T., Lin, K. C., Yuen, K. F. & Li, K. X. (2020). The Competitiveness of Arctic Shipping Over S